

مَفْهُومُ الْكِفَاءَةِ

فِي

الفقه الإسلامي بين الحديث والرأى

معد هادي البيهقي الخوري

الا ما قد سلف، ان الله كان غفورا رحيمًا و المحصنات من النساء، الا ما ملكت ايمانكم، كتاب الله عليكم، و احل لكم ما ورا ذلكم... (٢) -
عنون هاتين الايتين الفضل بن شاذان النيسابوري (٣) في كتابه (الايضاح) ثم قال " فاحل الله ما ورا ذلك مما سماه انه حرمة... و كل ما احله الله و أمر به فهو من الايمان... (٤) -

وقال صاحب كتاب (الاستغاثة) (٥) " ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل المسلمين اكفاء بعضهم لبعض في النكاح، من غير ان يميز في ذلك قرشيا ولا عربيا ولا عجميا ولا موليا. و قال فيما نقل عنه باجماع " من جاءكم خاطبا ترضون دينه و امانته فزوجوه، ان لاتفعلوا تكن فتنة فسي

قال الله تبارك و تعالي " اليوم احل لكم الطبيات، و طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم، و طعامكم حل لهم. و المحصنات من المومنات، و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم، اذا آتيتموهن اجورهن، محصنين غير مسافحين، و لا متخذين اخدان، و من يكفر بالايمان فقد حبط عمله، وهو في الاخرة من الخاسرين" (١) -

و قال الله تعالي " حرمت عليكم امهاتكم و بناتكم و اخواتكم و عماتكم و خالاتكم و بنات الاخ و بنات الاخت، و امهاتكم اللاتي ارضعنكم، و اخواتكم من الرضاعة، و امهات نسائكم، و ربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن، فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم، و حلائل بنائكم الذين من اصلايكم، و ان تجمعوا بين الاختين

الارض وفساد كبير" وقال في (حجة الوداع)
 "المؤمنون اخوة، تتكافأ دماؤهم، ويسعى
 بذمتهم ادناهم، وهم يدو احدة على من
 سواهم" وقوله هذا موافق لقول الله تعالى .
 "انما المؤمنون اخوة، فاصلحوا بين اخويكم"
 ولم يميز الله ورسوله بين المؤمنين في حال
 من الاحوال بوجه من الوجوه و سبب من
 الاسباب وقد زوج رسول الله (ص)
 (ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب) من
 (المقداد بن الاسود الكندي) وكان مولى
 (لبنى كندة) ثم قال " اتعلمون لم زوجت
 ضباعة بنت عمي من المقداد؟ قالوا لا، قال
 ليتنصع النكاح فيناله كل مسلم، ولتعلموا
 ان اكرمكم عند الله اتقاكم" (٦) فمن يرغب
 بعد هذا عن فعل الرسول فقد رغب عن
 سنة الرسول، و (قد) قال (ص) "من رغب
 عن سنتي فليس مني". وقيل لاميرالمؤمنين
 عليه السلام ايجوز تزويج الموالى بالعربيات؟
 فقال: " تتكافأ دماؤكم ولا تتكافأ فروجكم" (٧)
 وروى الشيخ الكليني (٨) في فروع
 الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال .
 " آتت الموالى اميرالمؤمنين عليه السلام
 فقالوا نشكوا اليك هؤلاء العرب، ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطينا
 معهم العطاء بالسوية، وزوج سلمان و بلال و
 صهيبا، و ابوا علينا هؤلاء، وقالوا لا تفعل . .
 فذهب اليهم اميرالمؤمنين عليه السلام

فكلمهم فيهم، فصاح الاعاريب: ابينا ذلك
 يا ابا الحسن، ابينا ذلك! فخرج وهو مضرب
 بجر رداءه وهو يقول " يا معشر الموالى، ان
 هؤلاء صبروكم بمنزلة اليهود والنصارى،
 يتزوجون اليكم ولا يزوجونكم، ولا يعطونكم
 مثل ما ياخذون. فاتجروا بارك الله لكم،
 فاني قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول " الرزق عشرة اجزاء، تسعة
 اجزاء في التجارة و واحدة في غيرها" (٩) .
 وروى سليم بن قيس الهلالي الكوفي
 في كتابه ضمن كتاب كتبه (معاوية) السبي
 (زياد بن سمية) مانصة فان في ذلك خزيم
 وذلهم ان تتكح العرب فيهم ولا يتكحونهم
 وان ترشهم العرب ولا يرثونهم وان تقصر بهم
 في عطائهم وارزاقهم، وان يقدوا فسى
 المغازى يصلحون الطريق و يقطعون الشجر
 ولا يوم احد منهم العرب فى صلاة، ولا يتقدم
 احد منهم فى الصف الاول اذا حضرت العرب
 الا ان يتموا الصف و لا يوم احد منهم تغرا
 من ثغور المسلمين ولا مصرا من امصارهم، و
 لا يمل احد منهم قضاء المسلمين ولا احكامهم
 فان هذه سنة عمر فيهم وسيرته . . فاذا
 جاءك كتابى هذا فاذل العجم و اهنهم و
 اقصهم و لاتستن باحد منهم، و لاتتفضل لها
 حاجة" (١٥)

ولم ينقل هؤلاء نص كلام فى المقام
 الا ان معاوية بن ابي سفيان اتخذها سنة استر

بها ، وامر بالاستئنان بها عماله في البلاد المفتوحة ، كما سبق في كتابه الى زياد بن سمية واليه على (خراسان) و ماوالاها من بلاد ماوراءالنهر .

مما جعل احمدامين يتحدث عن الحكم الاموي في (ضحي الاسلام) فيقول : " الحق ان الحكم الاموي لم يكن حكما اسلاميا يسوى فيه بين الناس ، وبكافا المحسن عربيا كان او موليا ، ويعاقب المجرم عربيا كان او موليا ، و انما الحكم فيه عربي والحكام خدمة للعرب ، و كانت تسود العرب فيه النزعة الجاهلية لانزعة الاسلامية " (١) .

والظاهر ان هذا المنزع الاموي العربي الجاهلي غير الاسلامي ، كان له الاثر الكبير في تكوين آراء فقهية تاثرت بهذه الظروف الفكرية الاموية ، ونرى لذلك مثلا : ان ابا حنيفة يعتبر الكفاءة في النسب شرطا في صحة الزواج ، فقريش عنده اكفاء بعضهم لبعض ، و ليس سائر العرب اكفاء لقريش ، و الموالي ليسوا بكفوء للعرب .

بينما نرى هناك آراء لم تتأثر بهذه النزعة الاموية ، فنرى الامام مالكا مثلا يقول : لا تعتبر الكفاءة الا في الدين ، لانه صح عنده قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " الناس سواسية كأسنان المشط ، لافضل لعربي على عجمي ، انما الفضل بالتقوى " (١٢) والظاهر ان السرفي تاثر ابي حنيفة

بالنزعة وعدم تاثر مالك بها ، هو اختلاف مذهبهما في الراي والحديث ، فبينما يمتاز مذهب مالك بالاعتماد على الحديث اكثر من ابي حنيفة وغيره ، حتى عد من اجل ذلك ، امام اهل الحديث عندهم ، نرى ابا حنيفة يعد امام اهل الراي ، حتى قيل عنه انه كان يقول " اني لا اصح من احاديث رسول الله (ص) سوى سبعة عشر حديثا " و : " لو ادركني النبي و ادركنته لاخذ بكثير من قولي ، وهل الدين الا الراي الحسن " ؟! و انه سئل فاجاب برأيه فروى له الحديث فقال دعنا من هذا ! وقال مرة اخرى حك هذا بذنب خنزيرة ! (١٣) .

وعلى هذا ، كان القول بعدم الاشتراط اليق واخلاق لمن يعتبر احاديث الرسول (ص) ولم يعهد منه الاعتماد على الراي كليا وعدم الاعتداد بالاحاديث ، كالامام الشافعي واحمد بن حنبل ، لكن اتى الامر فيهم على عكس ما يتوقع ، فقد نقل ابن رشد (١٦) في (بداية المجتهد) عن الامام احمد وسفيان الثوري فقال : " وقال سفيان الثوري واحمد : لا تزوج العربية من مولى " ولكنه يرفع عنا هذا الاستغراب فيقول " والسبب في اختلافهم : اختلافهم فسي مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام " تنكح المرأة لدينها وجمالها ومالها (وحسبها) فاظفر بذات (الدين) تربت يمينك " و

منهم من رأى: ان الحسب فى ذلك هو
 بمعنى الدين وكذلك المال ، وانه لا يخرج
 من ذلك الا ما اخرجه الاجماع وهو كون
 الحسب ليس من الكفاءة " ، هذا بعد ان نقل
 عن مالك رآيه فقال : " فالمشهور عن مالك
 انه يجوز نكاح الموالى من العرب ، وانه
 احتج اذلك بقوله تعالى " ان اكرمكم عند
 الله اتقاكم " (١٥) .

" وقد نقل هذا الخلاف فى المسألة
 شيخ الطائفة ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسى
 (قده) (١٦) فى كتابه (الخلاف فى الفقه)
 فقال " يجوز للعجمى ان يتزوج بعريضة و
 بقرشية و هاشمية اذا كان من اهل الدين و
 عنده اليسار . وقال الشافعى العجم ليسوا
 باكفاء للعرب والعرب ليسوا اكفاء قريش ! و
 قريش ليسوا اكفاء بنى هاشم . وقال ابو حنيفة
 واصحابه قريش كلها اكفاء ، وليس العرب
 اكفاء لقريش ! فالخلاف بينهم فى بنى هاشم .
 دليلنا اجماع الفرقة و اخبارهم ، و ايضا
 قوله تعالى : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء "
 ولم يشترط ، و ايضا قوله " المؤمنون بعضهم
 اكفاء بعض ، تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم
 ادناهم " . . . وروى ان فاطمة بنت فيس
 اتت النبى (ص) فقالت يا رسول الله ان
 معاوية و اباجهم خطبانى ؟ فقال اما معاوية
 فصعلوك لا مال له و اما ابوجهم فلا يضع
 عصاه من عاتقه ! انكحى (اسامة بن زيد) .

فهذه فاطمة قرشية خطبها قريشان ، فعدى
 (ص) بها الى ابن مولاها ، ولو كانت الكفاءة
 شرطا فى صحة العقد لما اذن فيه . قالت
 فاطمة فنكحته ، ومارايت الاخيرا " (١٧) .
 و ابن رشد قد نقل رواية فاطمة
 بنت قيس (١٨) ولكنه لم يلتفت الى وجه
 الدلالة فيها ابدا .

واما الحديث الذى رواه عن رسول
 الله (ص) فلعمري انه ان دل على شىء
 فانما يدل على الترغيب فى الاهتمام بدين
 المخطوبة ، و التزهيد عن غيره مما تنكح
 المرأة له من المال و الجمال و الحسب ، و يدل
 عليه قوله فى آخره : " فعليك بذات الدين
 تربت يمينك " أى ان لم تهتم به واهتممت
 بغيره من المال و الجمال و الحسب .

ولنا فى سائر احاديثه (ص) فى
 هذا الباب خير دليل و قرينة ، كقوله : ياكم
 و خضراء الدمن " قيل : يا رسول الله ، و ما خضراء
 الدمن ؟ قال : المرأة الحسناء فى منبت
 السوء " فهو (ص) يحذرنا فى هذا الحديث
 عن الاعتزاز بالجمال و الحسب .
 وهناك فوق كل هذا امره (ص) :
 " خذوا بما وافق كتاب الله ، و ذروا ما خالفه "
 و هذا الحديث - ان دل على شىء - فهو
 مخالف لكتاب الله و سنة رسوله و الائمة
 الطاهرين بعده و قد سبق رأى على (ع) فى
 ذلك ، تبع لرأى ابن عمه رسول الله (ص)

اذ روى عنه ابناؤه انه سمع رسول الله (ص) يقول : " اذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه " فقال علي عليه السلام " يا رسول الله وان كان دنيئا في حسبه ؟ قال اذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه ، الا تفعلوه تكن فتنه في الارض وفساد كبير (١٩) . هذا ، ولم يكتف بنوا اميه بتعبير من يزوج ابنته من غير الاكفاء بنظرهم ، حتى عيروا من كان يتزوج من غير الاكفاء بنظرهم ايضا ، فهذا عبد الملك بن مروان كتب اليه عينه على المدينة ان علي بن الحسين (ع) اعتق جارية له ، ثم تزوجها فكتب عبد الملك الى علي بن الحسين عليه السلام : " . . . اما بعد فقد بلغني تزويجك مولاتك ؛ وقد علمت انه كان في اكفائك من (قريش) من تمجد به في الصهر وتستنجبه في الولد ؛ فلانفسك نظرت ولا على ولدك ابقيت ؛ و السلام " .

فكتب اليه علي بن الحسين (ع) :
 " اما بعد فقد بلغني كتابك ، تعنفني بتزويجي مولاتي ، وتزعم انه قد كان في نساء (قريش) من اتمجد به في الصهر واستنجبه في الولد وانه ليس فوق رسول الله (ص) مرتقى فسي مجد ولا مستزاد في كرم . وانما كانت ملك يميني خرجت مني بأمر التمسث ثوابه . ثم ارتجعتها على سنته . ومن كان زكيا في دين الله فليس يخل به شيء من امره . وقد

رفع الله بالاسلام الخسيصة وتمم به النقيصة واذهب به اللوم ، فللوم على امرئ مسلم ، انما اللوم لوم الجاهلية (٢٥) .

ان رسول الله (ص) انكح عبده ، و نكح امته (٢١) ولنا برسول الله اسوة ، زوج زينب بنت عمه زيدا مولاه ، وتزوج مولاته صفية بنت حي بن اخطب (٢٢) فلما قرأء الكتاب قال " ان علي بن الحسين (ع) يضع نفسه ، وان الله يرفعه " (٢٣) .

هذا وقد تنبه الشيخ عبدالرحمن الجزري في كتابه " الفقه على المذاهب الاربعة " الى عدم انطباق هذه الشروط الستة من الكفاءة في هذا العصر ، فقال " علي اتنا في زماننا هذا نرى الكفاءة تكاد تكون منحصرة عند الناس في باب المال ، فانه هو الذي يستطيع به الزوج ان يحفظ كرامة المرأة وكرامة اسرتها و يتمتعها من التبذل والتعرض لما لا يليق بها . ويعجبنى ما قاله الاستاذ مرعي

الحنسلي (ره) :

قالوا الكفاءة ستة ، فاحتيتهم

: قد كان هذا في الزمان المبهم

اما بنو هذا الزمان فانهم

لا يعرفون سوى يسار الدرهم (٢٤) .

ولكن من الواضح ان ليس هذا من (الفقه على المذاهب الاربعة) وانما هو اجتهاد منفتح لا يصح الاعلى القول بفتح

باب الاجتهاد ، ثم لا يصح ذلك الا اذا
شككنا في النص الذي رواه ابن رشد ، والا كان
من الاجتهاد في مقابل النص .

كتاب الاجتهاد من رتبة التمهيد

- (١) المائدة ٨ .
- (٢) النساء ٢٨ و ٢٩ .
- (٣) المتوفى ٢٦٥ هـ .
- (٤) الابيضاح ص ٢٨٥ - ٢٨٦ ط طهران .
- (٥) المتوفى ٣٥٢ هـ .
- (٦) رواه فروع الكافي ج ٢ ص ٩ والتهذيب ج ٢ ص ٢٢٥ .
- (٧) الاستغاثه ص ٥٣ - ٥٤ من طبعة النجف الاشرف .
- (٨) المتوفى ٣٢٩ هـ .
- (٩) فروع الكافي ج ١ ص ٤٢٢ و مראה العقول ج ٣ ص ٤٤١
والوسائل ج ١٤ ص ٤٦ ط طهران .
- (١٠) كتاب سليم بن قيس ص ١٥٢ - ١٥٤ ط النجف الاشرف
- (١١) ضحى الاسلام ج ١ ص ٢٧ .
- (١٢) الزيلعي ٢ : ١٢٨ و ١٢٩ .
- (١٣) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٧ .
- (١٤) الفيلسوف الشهير المتوفى ٥٩٥ هـ .
- (١٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٢ ط دار الفكر .
- (١٦) المتوفى ٤٦٥ هـ .
- (١٧) الخلاف في الفقه ج ٢ ص ١٤٩ - ١٥١ ط طهران .
- (١٨) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣ ط دار الفكر .
- (١٩) التهذيب ج ٢ ص ٢٢٥ .
- (٢٥) فروع الكافي ج ٢ ص ١٥ .
- (٢١) رواية اخرى من نفس المصدر .
- (٢٢) الوسائل ج ١٤ ص ٥٥ ح ١٥ .
- (٢٣) فروع الكافي ج ٢ ص ١٥ .
- (٢٤) الفقه على المذاهب الاربعة ج ٤ ص ٥٥